

الفصل الحادي عشر

اقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية

مقدمة:

أولت وزارة الدولة لشئون البيئة اهتماما كبيرا بحماية البيئة والموارد الطبيعية وأيضا الصحة العامة، وأصبحت حماية البيئة بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة في تلك الموارد لجنى ثمار التنمية، ولذلك كانت هناك حاجة ملحة لتحسين الأداء البيئي لكافة الأنشطة الصناعية والسياحية والتجارية والخدمية لخفض التدهور البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية ومعدلات التلوث وتخفيف ما ينتج عنها من آثار بيئية ضارة.

الأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠١١

فى إطار تفعيل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ وفى إطار الحفاظ على البيئة من آثار المخالفات البيئية التى تؤدى إلى الإضرار بالموارد الطبيعية تبذل الإدارة العامة لإقتصاديات البيئة جهودا كبيرة للتصدى لتلك المخالفات وذلك من خلال منهجية عمل تعتمد على المحاور الرئيسية التالية:

١. الإشراف على وضع الخطط التى تمكن من إدماج الأبعاد البيئية فى كافة المشروعات الإستثمارية والتنمية (الصناعية، السياحية، الزراعية، البنية الأساسية...)
٢. التوجه نحو الإقتصاد الأخضر كإقتصاد يقل فيه إنبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة إستخدام الموارد الطبيعية والطاقة ويعمل على منع أو الحد من خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، حيث يعد الإقتصاد الأخضر قاطرة التنمية المستدامة.
٣. إعداد المعادلات الخاصة بحسابات التدهور البيئى لوضع نظام مستقر لتقدير التعويضات البيئية.
٤. إعداد الدلائل الإرشادية الخاصة بحسابات التدهور البيئى، لهيكله منظومة التعويض البيئى وتيسير حساب التعويضات البيئية حالياً ومستقبلاً.
٥. الإشراف والمتابعة على المشروعات الرائدة فى مجال تطبيق نظم الإدارة البيئة المتكاملة.
٦. الإشراف على تضمين الحسابات البيئية ضمن الحسابات القومية للدولة بالتعاون مع الجهات المعنية.

التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الأخرى:

١. المشاركة والتنسيق المستمر مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات المختلفة والجهات المعنية الأخرى فى مجال دمج الحسابات القومية البيئية فى مجال استخدامات المياه، وذلك لأن معظم دول المنطقة تعاني من مشاكل تتعلق بالمياه مع الاختلاف فى طبيعة هذه المشاكل من دولة إلى أخرى، وحتى الدول التى تتوافر بها موارد مائية فإنها تعاني من مشاكل تتعلق بمستقبل هذا المورد ودرجة ونوع التلوث فى المياه من مختلف المصادر، ولذلك برزت الحاجة لإلقاء الضوء على أهمية الإحصاءات البيئية مع ضرورة إرساء مبادئ نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية للمياه وبحث سبل إمكانية تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية والبيئية للمياه، لدراسة الواقع البيئى وبحث مشاكل استنزاف الموارد الطبيعية وما يمثله هذا الاستنزاف من نقص فى الأصول الطبيعية.

٢. المشاركة مع وزارة السياحة والوزارات المختلفة والجهات المعنية فى إعداد الحسابات القومية للسياحة، لوضع إطار عام لتنظيم البيانات الإحصائية السياحية طبقاً للمنهجية الدولية والتصنيفات والتعريفات والجداول الفرعية والتجميعية للمتغيرات المرتبطة بقطاع السياحة، وأيضاً لإمكانية التعرف على اقتصاديات السياحة وتقويم إنجازاتها لتصميم الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لصناعة السياحة، وذلك بهدف التعرف على الخصائص المميزة لنشاط السياحة وعلاقته بباقي القطاعات الأخرى وتوفير الإحصائيات والأرقام التي تمكن من التعرف الكمي على النشاطات المرتبطة بالسياحة وقياس حجم النشاط ومساهمة فى موازنة الدولة وميزان المدفوعات وتوجيه عناية متخذى القرار لوضع الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية للسياحة.
٣. المشاركة مع وزارة التجارة والصناعة والوزارات المختلفة والجهات المعنية فى شأن تحرير التجارة فى الخدمات وذلك لتطوير الأداء التجاري والنمو الإقتصادي.

المؤتمرات والندوات:

١. المشاركة فى ورشة عمل "فعالية إطلاق المجموعة التعليمية للإستعداد والوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية" لتحديد المشاكل الرئيسة فى إدارة المخاطر وتوضيح الخطوط العريضة لمجموعة من الإستراتيجيات الرئيسة للحد من المخاطر - منظمة اليونسكو - يناير ٢٠١١.
٢. المشاركة فى ورشة عمل فى شأن "التعريف ببرنامج تقييم وتصنيف المنشآت الصناعية وفقاً للتلوث الناتج عنها" لمتابعة الأداء البيئى للأنشطة الصناعية من خلال إنشاء نظام لتقييم الأداء البيئى للصناعات الكبرى الملوثة بدعم من مشروع التحكم فى التلوث الصناعى، ويهدف البرنامج إلى رفع أداء وزارة البيئة لحث المنشآت الصناعية على توفيق أوضاعها البيئية، من خلال إستحداث أداة جديدة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى كفرض الغرامات والعقوبات طبقاً للقوانين والتشريعات البيئية التى تتم عن طريق التفيتش البيئى وكذا أدوات دعم تنفيذ المشروعات البيئية داخل المنشآت من خلال البرامج التمويلية المتاحة بوزارة البيئة - مايو ٢٠١١.
٣. المشاركة فى "مؤتمر الخبراء الإقليمي رفيع المستوى حول "التطوير التكنولوجي العربي من أجل التنمية المستدامة ودرء آثار الكوارث"، ويهدف المؤتمر إلى الوصول إلى الآليات المناسبة فى مجال التكنولوجيا والإبتكار والتي تمكن من إدراج واستخدام التقنيات الحديثة لتنمية القطاعات الإقتصادية ذات الأولوية فى كل من دول المنطقة (مثال ذلك: الطاقة والمياه والزراعة والتكنولوجيا

٤. الحيوية والتكنولوجيا متناهية الصغر، وتقنيات المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيات تغير المناخ ودرء المخاطر)- منظمة اليونسكو- يونيو ٢٠١١.
٥. المشاركة فى إجتماع اللجنة الفرعية "للتجارة فى الخدمات بوزارة التجارة لبحث سبل إمكان تحرير التجارة فى الخدمات"، أى إلغاء أو إزالة القيود التجارية على كل أنواع الخدمات وكل أشكال التدخل الحكومي التي تُرى أنها تقيد حرية التجارة، من خلال تشجيع الحركة الحرة للسلع والخدمات، والعمل ورأس المال-سبتمبر ٢٠١١.
٦. المشاركة فى الاجتماع التحضيرى الإقليمي العربى "لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)" بجامعة الدول العربية بالقاهرة - أكتوبر ٢٠١١.
- أ. وذلك لتنسيق المواقف العربية حول القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر "ريو+٢٠" والتوافق حول رؤية عربية لهذه القضايا، ويهدف الاجتماع التحضيرى بصورة خاصة إلى ما يلي:
- ب. دراسة ما ينطوي عليه التحوّل نحو "اقتصاد أخضر" من فرص وتحديات فى المنطقة العربية فى سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر .
- ج. استعراض التقدم المحرز فى تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة فى المنطقة العربية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- د. تحديد القضايا الجديدة والمستجدة التي تؤثر على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة فى المنطقة العربية.
- هـ. النظر فى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة فى المنطقة العربية.
٦. المشاركة فى فاعليات مشروع "تعزيز أنظمة الإدارة والتمويل للمحميات الطبيعية"- حيث تشكل المحميات الطبيعية قاعدة رئيسة للسياحة البيئية فى مصر وتمثل أكثر من ٦٠% من حجم السياحة الوافدة ويعد تطوير المحميات ورعايتها واستدامتها أعمدة مهمة فى بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف المشروع إلى النهوض بشبكة المحميات الطبيعية وزيادة دخلها إلى ٥٠٠% وفتح الاستثمارات صديقة البيئة داخلها، والحفاظ على التنوع البيولوجى ودعم السياحة البيئية، وتوفير تنمية اجتماعية وتحقيق فرص عمل وإرساء نظام مالى وإدارى مستدام للمحميات، ويعد هذا المشروع هو الحل طويل الأجل لصون التنوع البيولوجى - أكتوبر ٢٠١١.

٧. المشاركة ورشة عمل حول "العلوم والتكنولوجيا والحد من الكوارث" وذلك لتحديد احتياجات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية للمساهمة في التنمية المستدامة على المستوى المحلي والإقليمي وإبراز المساهمات الرئيسية للعلوم والهندسة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لإمكان تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في إدارة الموارد الطبيعية - منظمة اليونسكو - أكتوبر ٢٠١١.

في مجال تنفيذ القانون واللائحة التنفيذية:

المشاركة في الأمانة الفنية واللجنة العليا للتعويضات البيئية التي تختص بتقدير التعويضات عن الأضرار البيئية الناتجة عن عدم الالتزام بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ في المجالات التالية:

١. المشاركة في إعداد معادلات لتقدير التعويضات البيئية للأنشطة الصناعية المختلفة وما يصدر عنها من ملوثات غازية وسائلة وصلبة تؤثر بالسلب على البيئة المحيطة والموارد الطبيعية.
٢. تم تقدير التعويضات البيئية على عدد من المنشآت السياحية مثل الفنادق والقرى السياحية نتيجة عدم الالتزام بالحدود المسموح بها لحرمة الشاطئ.
٣. تم تقدير التعويضات البيئية عن الأضرار البيئية الناتجة عن محطات المحمول المخالفة للاشتراطات البيئية التي نص عليها القانون

بناء القدرات ورفع الكفاءة:

١. المشاركة في دورة تدريبية حول "التنمية الاقتصادية وتغير المناخ" في جمهورية الصين الشعبية لدراسة العلاقة بين التقدم الصناعي والاستهلاك المتزايد للطاقة، وقد تم التركيز في الدورة على الاقتصاد الصيني بجوانبه المختلفة والتحديات التي يواجهها وجهود الدولة للمحافظة على البيئة والحد من تغير المناخ من خلال تطبيق ما يسمى بـ "التنمية الخضراء" حيث طرحت الصين مع دخول القرن الجديد مفهوماً يتمثل في التناغم بين الإنسان والطبيعة وتحقيق تنمية متوازنة بين الإنسان والمجتمع - يونيو ٢٠١١.

٢. إعداد دورة تدريبية "حول اقتصاديات البيئة" وتم تدريب نحو ٢٥ متدرب برعاية منظمة اليونسكو للتربية والعلوم والثقافة، وذلك للتوعية بموضوعات إقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة ودورها في رسم السياسات البيئية وتوضيح الفرق بين الاقتصاد البيئي والإقتصاد الأخضر، وايضا اتاحة الفرصة بين مديري الوحدات المختلفة لتبادل الخبرات فيما بينهما أو مع المدربين وأيضا تطوير قاعدة للحوار حول تطبيق التحليل الاقتصادي للمشاكل البيئية. ٢٣-٢٤/١٠/٢٠١١.
٣. المشاركة فى دورة تدريبية عن "البنوك الخضراء" فى منطقة البحر المتوسط ضمن مبادرة آفاق ٢٠٢٠، فى إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبى، حيث تم ابراز مدى أهمية تمويل مشروعات الإقتصاد الأخضر الصديق للبيئة عبر تقديم مساعدات مالية لأفضل المشاريع القادرة على ضمان أداء ومردود بيئى عاليين لحل بعض المشاكل الاقتصادية - مدينة برشلونة بأسبانيا- نوفمبر ٢٠١١.